مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأمن الاقتصادي في ظل الأزمة السورية
اسم الكاتب: د. خالد رعد، جنان يوسف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5108
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (2) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (2) 2018

الأمن الاقتصادي في ظل الأزمة السورية

الدكتور خالد رعد*

جنان يوسف**

(تاريخ الإيداع 14/ 9/ 2017. قُبِل للنشر في 20/ 3/ 2018)

□ ملخّص □

يتناول البحث موضوع الأمن الاقتصادي في ظل الأزمة السورية، والذي يعد موضوعاً شائكاً وبالغ الأهمية لكافة القطاعات الاقتصادية لما أصابها من ضرر وخراب أثّر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال رصد تلك القطاعات الاقتصادية كلٍ على حدى، وتحديد أولوياتها حسب حاجة كل قطاع تبعاً لطبيعة وديناميةالظروف المحيطة بها.

تتألف الدراسة من مقدمة وإطار منهجي، ومحاور رئيسة، تتناول مفهوم الأمن الاقتصادي، وملامح الاقتصاد السوري ما قبل الأزمة، أولويات الأمن الاقتصادي لكافة القطاعات الاقتصادية بشكل مختصر نسبياً، سيناريوهات ما بعد الأزمة، نتائج ومقترحات، وأخيراً الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي – الأزمة الاقتصادية – الاقتصاد السوري

* أستاذ – قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق– سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد الدولي- كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

Economic security in light of the Syrian crisis

Dr. Khaled Ra'd *
Jenan Yousef **

(Received 14/ 9 / 2017. Accepted 20/ 3/ 2018)

□ ABSTRACT □

The research addresses the subject of "economic security in the shadow of the Syrian crisis"-which is considered a very tricky however important for all sectors of the economy, especially after the damage and destruction these sectors suffered, which affected them directly or indirectly- by monitoring these economic sectors individually, and setting priorities of each sector according to the nature and dynamics of the ambient conditions.
This study consists of an introduction, methodological framework and main focus-points including the study the concept of economic security, a look back at the pre-crisis Syrian economy, relatively briefly, the Economic security priorities for all economic sectors, Post-crisis scenarios, conclusions and proposals, and finally the conclusion.

Key words: Economic Security - Economic crisis - Syrian Economy

***Professor, International Economics Department, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Postgraduate Student, International Economics Department, Faculty of Political Science, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تخضع عملية بناء الأمن الاقتصادي السوري اليوم لإشكاليات داخلية وخارجية، وباتت تخضع لضغوط المتغيرات الدولية والعربية التي تركت آثاراً واسعة على حركة الاقتصاد السوري جراء الحرب المفروضة على سورية.

يمر الاقتصاد السوري اليوم في أخطر أزماته، حيث شهدت سورية منذ بداية الأزمة وحتى الآن تغييراً هاماً على كافة الأصعدة، انطلاقاً من هذا الواقع الذي أفرزته الحرب المفروضة على بلادنا من جهة، وضرورة تلبية حاجات المواطن ضمن الإمكانات المتاحة من جهة أخرى، واستعداداً لمرحلة ما بعد الحرب، فقد ترتّب على هذه التطورات الدراماتيكية تغييراً مهماً بأولويات الاقتصاد السوري.

من خلال هذا البحث سوف نسلّط الضوء على أولويات الأمن الاقتصادي بهدف مواجهة تداعيات ما بعد الأزمة، ومن ثم نتطرق إلى القطاعات الاقتصادية كل على حدى، مع التصورات والسيناريوهات المحتملة لما بعد الأزمة.

إشكالية البحث:

أفرزت الأزمة الاقتصادية على سورية، جملة من المشاكل والتحديات تمثلت بالخطر على الاقتصاد السوري، وانهيار الكثير من القطاعات الاقتصادية التي ستحتاج إلى فترة طويلة من الوقت لتستعيد نشاطها وعافيتها. ولمعالجة هذه الإشكالية تحاول الباحثة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1-لم يعد هناك وضوح بخصوص أولويات التنمية الاقتصادية، وشكل الهوية الاقتصادية السورية، فما الدور المرتقب للمرحلة القادمة في هذه الأزمة؟

2-كيف يمكن إنقاذ الاقتصاد في سورية وماهي أولوياته؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

إن تسليط الضوء على الأمن الاقتصادي في مرحلة الأزمة يتطلب البحث عن نموذج جديد لسورية المستقبل ما بعد الأزمة، والتي من شأنها أن تشكل محفزاً لكافة القطاعات الاقتصادية، لترقى بدورها إلى المستوى المطلوب، واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع مفرزات الأزمة بجوانبها المختلفة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ما يلي:

1-مفهوم الأمن الاقتصادي.

2-التعرف على الواقع الاقتصادي السوري قبل وأثناء الأزمة وما آلت إليه الحرب في بلادنا.

3- تحليل القطاعات الاقتصادية وتحديد أولوياتها حسب حاجة كل قطاع تبعاً لطبيعة وديناميكية الظروف المحيطة بها.

حدود البحث (الإطار الزمني):

يشمل الإطار الزمني للبحث الفترة الممتدة منذ عام 2010م، مع التطرق قليلاً إلى وضع الاقتصاد السوري أيضاً عام 1990، وحتى الفترة الحالية من عام 2017.

فرضية البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرضية الآتية: إن الخروج من الأزمة الاقتصادية في سورية وفق رؤى وطنية وتشاركية من خلال إعادة ترتيب سلم الأولويات حسب الأهميات النسبية للقطاعات، يمكّن من نهوض هذه القطاعات الاقتصادية وإعادة تنشيطها وتفعيلها.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة بشكل رئيسي للإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضيته على المنهج الوصفي التحليلي،

لتوصيف واقع الأمن الاقتصادي، والمراحل التي مرّ بها، والتحليل الموضوعي حول العناوين المطروحة التي ذكرت.

النتائج والمناقشة:

أولاً: مفهوم الأمن الاقتصادي

تولي الكثير من الدول أهمية بالغة لمسألة الأمن الاقتصادي، حيث أصبحت سورية تضعه على رأس أولوياتها الوطنية واهتماماتها الرئيسية نظراً لارتباطه الوثيق بالأنشطة الحياتية الحيوية وبإدارة مقدرات البلاد من الثروات من جهة، ونظراً لعلاقته المباشرة في تحديد دخل الأفراد، وتحديد مستوياتهم المعيشية من جهة أخرى. فموضوع الأمن الاقتصادي أصبح ينظر إليه على أنه أحد المكونات الأساسية في منظومة الدفاع الوطني، بمعنى آخر (عدم توفر حد أدنى من الأمن الاقتصادي في بلد ما يعني مباشرة هشاشة الدولة).

إن مفهوم الأمن الاقتصادي يركز على اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تأمين الاحتياجات الرئيسية للمواطن، والتي تضمن تحقيق الحد الأدنى المقبول من المستوى المعيشي للمواطن، وتوفير قاعدة متينة لتلبية احتياجاته المتطورة وفقاً لأسلوب حياته وتطلعاته ضمن بيئة آمنة مستقرة له ولأفراد أسرته. وتركز متطلبات الأمن الاقتصادي أيضاً على توفير مخزون غذائي استراتيجي، وتوفير خدمات صحية شاملة ومتطورة، وتوفير نظام تعليمي متكامل (أساسي، أكاديمي، مهني) وتوفير المتطلبات الرئيسية المساندة مثل الطاقة والدواء وغيرها، وضمان استمرار دوران عجلة الاقتصاد وتوسعها، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية متطورة.

وحسب منظمة الأمم المتحدة: الأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم. أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. [1]

ومع ذلك ترى الباحثة أنّ وجود (نقود) دخل أساسي مضمون لا يكفي لتحقيق الأمن الاقتصادي، وهذا ما يثبته الواقع في العديد من مناطق العالم التي تعاني من أزمات، إذ أنّ الأزمات أدت وتؤدي إلى تهديدات عديدة للأمن البشري أهمها: الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي وأمن المجتمع المحلي والأمن السياسي. مع الإشارة إلى

[1] – **سعيد علي القليطي، *التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي*، (الرياض: تقنية المعلومات والأمن الوطني، 2007).**

أنه عندما تمر دولة ما بأزمة شديدة ومؤثرة تتكامل التهديدات المشار إليها وتتفاعل، وتظهر أول ما تظهر مؤشراتها من خلال الأمن الاقتصادي.

وتخضع عملية بناء الأمن الاقتصادي في سورية اليوم لإشكاليات داخلية وخارجية بسبب الأوضاع التي تمر بها، وباتت تخضع لضغوط المتغيرات الدولية والعربية التي تركت آثاراً واسعة النطاق على حركة الاقتصاد، وما رافق ذلك من تدهور في معدلات الأداء الاقتصادي.

لا شك أن البحث في الأمن الاقتصادي لأي بلد يتطلب البحث في القدرة الشرائية للمواطنين، وقراءة مؤشر الأسعار. وفي سورية وخلال السنوات الماضية أصبح المواطن عرضةً للتفاوت بين قدرته الشرائية، وأسعار المواد الأساسية، حيث غيرت الأزمة الكبيرة كل الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل جانب أصبح يحتاج إلى مشروع وطني حقيقي تختلف محدداته جذرياً عما قبل الأزمة.

ومن خلال هذه المقاربة سنحاول الدخول إلى أولويات الأمن الاقتصادي السوري التي تعتبر الرافعة الأساسية لبقية القطاعات الوطنية الأخرى، وتوجيه البوصلة الاقتصادية والحلول الممكنة في الاتجاه الصحيح.

ثانياً: ملامح الاقتصاد السوري قبل الأزمة

يعتبر الاقتصاد السوري من الاقتصاديات القوية في العالم العربي والشرق الأوسط، حيث وصلت سورية قبل الحرب إلى الانفتاح الاقتصادي، والتطوير، والتحديث، من خلال تعزيز قدرات الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة دوره الوطني، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، ودخلت ميدان صناعات جديدة لم تكن متوافرة من قبل ولاسيما السيارات، وتضاعفت إيرادات الخزينة العامة والودائع المصرفية، ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.5% بين العامين 2006 و 2010م، وهو ما شكل أعلى نسب النمو المسجلة في الشرق الأوسط وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، كما وصل إنتاج النفط حد الذروة عام 1996 بمقدار 600 ألف برميل باليوم، ومن ثمّ انخفض إلى 500 ألف برميل باليوم عام 2001 واستمر بالانخفاض حتى وصل 407 ألف برميل باليوم عام 2005 و 387 ألف برميل باليوم عام 2010،[2] وتم افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، وترخيص شركات التطوير العقاري والتمويل، وشهد سعر الصرف استقراراً على مدى عشرين عاماً منذ العام 1990م حتى 2010م، وانخفض عجز الموازنة بنسبة 3%، وتراجع حجم المديونية إلى العدم، وكل ذلك يشكل نقاط قوة للاقتصاد السوري. ولكن بالمقابل لا يغني ذلك عن وجود نقاط ضعف تمثلت في ضعف معدلات النمو لبعض القطاعات وانخفاض قطاع النفط، وضعف دخل الفرد، وزيادة معدل النمو السكاني وغيرها من المؤشرات التي تعيق عملية التنمية المستدامة.

منذ عام 1991 بدأت الحكومة السورية في إجراء إصلاحات اقتصادية انفتاحية على القطاع الخاص في الداخل، وعلى الاقتصاد العالمي من خلال منح إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين، وتسارعت الخطوات الانفتاحية بعد عام 2001، وشكل عام2005 محور تحول هام في شكل بناء الاقتصاد، وذلك بعد القرار التاريخي بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى تفعيل الاقتصاد الحر من خلال محاولة تطبيق فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي، دون توفير مقومات نجاحه، وكانت النتائج تحقيق معدلات نمو اقتصادي متواضعة ما بين 2.5-3.5% سنوياً. رغم ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مليار دولار سنة 2000م إلى 10 مليار دولار في 2010م.[3]

---

[2]- عادل محسن، قطاع النفط في سورية، الحوار المتمدن، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2014. من خلال الرابط التالي:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=441454&r=0

[3]- د. أكرم الحوراني، *مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية*، 2014.
http://damasuniv.edu.sy/faculties/economic

يعتمد الدخل السوري على الزراعة والسياحة إلى جانب النفط، حيث تشكل الزراعة ما نسبته 15%، والسياحة ما نسبته 12%، فيما تشكل عائدات التجارة الدولية ما يقدر بـ 12 مليار دولار سنوياً من الصادرات، واليوم نتيجة الأزمة حدث شلل في عمل القطاعات الأساسية الثلاث وهو ما أثر على الاقتصاد السوري. مع العلم أن أي قطاع لا يقل أهمية عن القطاع الآخر، بالرغم من كل الضغوط والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على القطاعات الاقتصادية السورية من أجل شل القطاعات الاقتصادية المذكورة، بالمحصلة هؤلاء (الدول الغربية) لا يستطيعوا أن يستمروا في فرض الحصار على سورية مطلقاً، وذلك لأن سورية بموقعها الاستراتيجي الهام تعدّ نقطة عبور نفطية وتجارية وبرية وبحرية لمعظم الدول، ومن هنا فإن الدولة السورية تركز جلّ اهتمامها على الوضع المعيشي للمواطنين بالدرجة الأولى.

ثالثاً: أولويات الأمن الاقتصادي

غيرت الأزمة الكبيرة التي تعيشها سورية كل الأولويات الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية، وكل جانب من الجوانب المذكورة أصبح مشروع وطني حقيقي تختلف محدداته جذرياً عما قبل الأزمة.

ويعدّ تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية في ظل الظروف التي تمر بها سورية من أهم الأهداف والأولويات الاقتصادية، وعلى الرغم من محدودية الموارد المتوافرة بعد سبع سنوات من حرب وجودية، لا بدّ من إدارة هذه الموارد واستثمارها على النحو الذي يحقق أفضل استقرار ممكن في مؤشرات السوق المحلية من حيث توفر السلع، والخدمات، وبأسعار عادلة. لذا كان لابد من إعادة توجيه المسار للخروج من الأزمة وفق رؤية وطنية خلاقة وتشاركية من خلال إعادة ترتيب سلم الأولويات حسب الأهميات النسبية للقطاعات، فالأكثر أهمية أولاً ثم المهم ثانياً، وبما يتناسب مع الإمكانيات والموارد المتاحة، وهذا يحتاج إلى تضافر الجهود والاستفادة من كل الخبرات الاقتصادية. فعملية بناء الدولة خصوصاً ضمن هذه المرحلة التي تتطلب استغلال كافة الموارد المتاحة وتسخيرها وفق منهجية مدروسة للوصول لعملية التعافي، وإعادة إطلاق العملية التنموية، لتأمين متطلبات معيشة المواطنين بالدرجة الأولى يحتّم عليها **ترتيب أولوياتها على النحو الآتي:**

- **الزراعة "القطن والحبوب"**

تكمن قوة الاقتصاد السوري من الناحية الجوهرية في تنوعه (زراعي، صناعي، خدمات....)، وبعيداً عن الأزمة، فإن تعدد القطاعات الاقتصادية العاملة في سورية تغني الاقتصاد السوري، وتجعله أكثر انفتاحاً وقدرة على التطور، فهو اقتصاد زراعي بامتياز لتنوع مناخه وتربته وخصوبتها، حيث يشكل القمح والشعير ثلثي المساحة المزروعة، أما القطن فهو المحصول النقدي الرئيسي في سورية، ولكن مع حالات التهجير والاحتلال الإرهابي للعديد من المناطق الصالحة للزراعة خسرت سورية بعض المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن، وخسرت أيضاً نصف ثروتها الحيوانية، وتدهور إنتاج المحاصيل فيها، فباتت سورية التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي يوماً ما حالة لأزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية كبيرة في الوقت الحاضر، وأصبح القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، بعد أن كان واحداً من الركائز الرئيسية للاقتصاد الإنتاجي، ومصدراً أساسياً للوظائف في سورية.

قبل اندلاع الأزمة كان المزارعون السوريون يصدرون سنوياً ما يقرب من مليوني طن من الخضروات و212 ألف طن من المنتجات الحيوانية. واحتلت سورية في 2010 المركز الخامس في صادرات البندورة بعد تركيا، والمرتبة الثانية عالمياً بعد الهند في إنتاج ألياف القطن العضوي، إذ بلغ إنتاجها 20 ألف طن، وتتركز زراعة القطن بشكل رئيسي في المنطقة الشرقية في محافظة الحسكة، وبسبب الحرب لم تتجاوز كمية الإنتاج في هذه المحافظة 60 ألف طن، حسب

الأرقام الرئيسية لمديرية الزراعة في المحافظة، مع العلم أنها كانت تنتج 300 ألف طن سنوياً.[4] ولكن بفعل الأزمة ووفقاً لتقارير المنظمات الدولية، جرى تخريب العديد من الحقول وقنوات الري، ودمرت الكثير من الجسور الحيوية وطرق الإمداد الداخلية، واندمج ذلك كله مع العقوبات الاقتصادية التي أقرتها الدول الغربية وأصابت الفلاحين السوريين. كما تضرر القطاع الزراعي بشكل كبير بسبب تركز المجموعات المسلحة في أرياف المحافظات، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود الناجمة عن كل من تدهور القطاع النفطي واستمرار العقوبات الاقتصادية، وتدهور محصول القمح الذي يمثل أهم سلعة زراعية في سورية، وبلغ إنتاج سورية من القمح قبل الحرب حوالي 3,5 مليون طن من القمح في المتوسط، بما يكفي لتلبية الطلب المحلي، ويسمح بتصدير كميات للخارج، بفضل عوامل جوهرية عديدة، منها استخدام مياه نهر الفرات في ري المساحات الزراعية الشاسعة، (شكل إنتاج القمح 12% من كامل قيمة الإنتاج الزراعي عام 2005، واحتل 49% من المساحات المزروعة)، في حين بلغت كمية إنتاجه بحدود 2.4 مليون طن عام 2015 بحسب تقديرات منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة.

وبلغ إجمالي خسائر القطاع الزراعي حوالي 186.35 مليار ليرة سورية، وأدت أعمال العنف والخراب جراء الحرب على سورية إلى تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي، وأجبرت المزارعين على النزوح وأثرت سلباً على حركة تجارة الزراعة والأغذية على المستوى الإقليمي، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع نسبي في دور قطاع الزراعة مقارنة ببقية القطاعات، و بالرغم من ذلك تفتقر البلاد حالياً إلى إنتاج غذائي.[5]

ومن هنا ترى الحكومة أن تعطي الأولوية لتعزيز قدرات الإنتاج والمنتجين في القطاع الزراعي لكونه القطاع الأهم في الأمن الاقتصادي السوري لما يحققه من أمن غذائي للمواطنين، من خلال رعاية المزارعين وتوفير كل مقومات الزراعات الناجحة، وخاصة المشتقات النفطية التي يحتاجونها، والمياه والبذار والآليات والقروض الزراعية والتعويضات المالية وتأمين أسواق التصريف المحلية، وبناء المعامل التي تخص الصناعات الزراعية بالقرب من الأراضي المزروعة.

ولذلك لابد لأي استراتيجية قابلة للتطبيق أن تعطي الأولوية للزراعة والأمن الغذائي في المناطق التي تضررت جراء الأزمة السورية، وذلك باتباع أسلوب مستدام، حيث تعتبر الزراعة هي الخطوة الأولى ضمن الجهود الرامية للتخفيف من أثر الصراع على انعدام الأمن الغذائي والفقر والبطالة والاقتصاد.

وتركّز الأولويات الاقتصادية على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال تقديم الدعم لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني على نطاق صغير، وحماية وتنمية قطاع الثروة الحيوانية والدواجن، وتعزيز فرص دعم سبل المعيشة والتوظيف المستدام، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. حيث بدأت تحتل قضية الأمن الغذائي أهم أولويات الحكومة في الأزمة التي تمر بها سورية.

- **الطاقة "النفط والغاز"**

وبسبب الصراع على الموارد النفطية والطبيعية التي تمتلكها سورية من قبل الدول الداعمة للإرهاب، لم يعد هناك أي وضوح بخصوص أولويات التنمية الاقتصادية، وما هو شكل الهوية الاقتصادية الأنسب في هذه المرحلة، وما الدور المرتقب للمرحلة القادمة في هذه الأزمة؟

---

[4]- ***الأراضي الزراعية في سورية***، **معهد ليفانت للدراسات، 2015. Levantri.com/wpar/2-**

4- DAVID BUTTER, Middle East and North Africa Programme/ June 2015, Syria's Economy.

كان إنتاج النفط قبل الأزمة يصل إلى 385 ألف برميل يومياً، وانخفض هذا الإنتاج حالياً إلى 10000 برميل، وذلك بسبب تواجد أكثر حقول النفط، أو آبار النفط في المنطقة الحدودية مع تركيا حيث تسيطر الجماعات الإرهابية المسلحة. وعمدت الجماعات المسلحة إلى تهريب ملايين البراميل من النفط عبر تركيا، وقامت ببيعها إلى بعض الدول الأوروبية بأبخس الأسعار.[6] وبلغت خسائر قطاع النفط والثروة المعدنية نتيجة تعديات التنظيمات الإرهابية المسلحة منذ بدء الأزمة 50 مليار دولار، واستهدف بشكل مباشر بئري الطابية 202 و 301 وبئر السيجان 146 في محافظة دير الزور (شمال شرق سورية) ومحطة العمر لمعالجة وتصدير النفط، وهو أحد الحقول الكبيرة الذي وصل إنتاجه قبل الأزمة السورية إلى 30 ألف برميل يومياً، ليتدنى بعد ذلك إلى 10 آلاف برميل، ما أدى إلى أضرار مادية كبيرة وخاصة في الأبنية ومعدات الضخ الرئيسية، حيث سيطر المسلحون على مواقع نفطية استراتيجية في سورية، أهمها حقول النفط في الرقة، بالإضافة إلى حقول النفط الرئيسية في محافظة دير الزور الغنية بالموارد النفطية والحدودية مع العراق، ولم يبق خارج عن سيطرتهم إلا حقول الرميلان الاستراتيجية وهي تحت سيطرة "حماية الشعب الكردي" التي تغذي وحدها مصافي النفط في حمص وبانياس، علماً بأن عدد الآبار النفطية التابعة لحقول رميلان تبلغ 1322 بئراً، إضافة إلى 25 بئراً من الغاز. ومع سيطرة داعش على الحقول النفطية المذكورة، بات يتحكم بـ 80% من إجمالي حقول النفط في سورية، مع معدل إنتاج 180 ألف برميل يومياً، في حين تسيطر القوى الكردية على غالبية حقول النفط المتبقية "الرميلان وجبسة" بنسبة حوالي 12%. [7]

وأشارت التقارير الصادرة عن المؤسسة العامة للنفط السورية أن إجمالي النفط المنتج في سورية خلال العام 2010، هو(140,931) مليون برميل، بمعدل (1000) برميل يومياً، وبزيادة (9407) براميل يومياً عن العام الذي سبقه، أما إنتاج الغاز فبلغ حوالي 2 مليار متر مكعب. إلى أن إجمالي النفط المنتج في سورية لنهاية الربع الثالث من عام 2015 والمسلم للمصافي بلغ (2,644) مليون برميل بمعدل إنتاج وسطي (9688) برميل يومياً، بينما بلغ إجمالي الغاز الخام المنتج (4,032) مليار متر مكعب بمعدل يومي (14,8) مليون متر مكعب. وذكرت التقارير أن " الغاز المتاح للمستهلكين بلغ (3,745) مليار متر مكعب". وأن كمية الخامات المكررة في مصفاتي حمص وبانياس بلغت (2,970) مليون طن متري، وكمية المشتقات النفطية المنتجة (2,042) مليون طن متري، ومبيعات المصافي بلغت (2,912) مليون طن. [8]

واكتشفت سورية عام 2011م بئراً جديداً للغاز في منطقة قارة، تقدّر إنتاجيته ب 400 ألف متر مكعب غاز إضافة إلى 560 برميل مكثفات يومياً، وإن مساحة التركيب الحاملة للغاز تقدر ب 25 كم2، ويقدر الاحتياطي القابل للإنتاج في هذا التركيب ب 47 مليار متر مكعب غاز، إضافة إلى 21 مليون برميل مكثفات. كما تم اكتشاف عدد من التراكيب الجديدة في هذا الحوض وهي صدد، البريج، قارة، دير عطية، فرقلس، حيث يقدر الاحتياطي القابل للإنتاج في هذه التراكيب ب 24 مليار متر مكعب، إضافة إلى 22 مليون برميل مكثفات، حيث أن سورية أنتجت من الغاز الحر

6– "*الاقتصاد السوري ... صمود رغم الضغوط*"، قناة المنار، آب/أغسطس 2016. www.almanar.com.ib

7 - مجموعة باحثين، *الإنتاج النفطي في مناطق نفوذ التنظيم العشوائي*، الشرق الأوسط، العدد 13009، تموز/يوليو 2014.

7–https://arabic.sputniknews.com/arab-world/20151030/1016168589.html

8– http://www.syria-oil.com/?p=6602#more-6602

9– Levant Basin.png/www.eia.gov.

والمرافق 5,483 مليارات متر مكعب بمعدل يومي 30,29 مليون متر مكعب بزيادة قدرها 3,009 ملايين متر مكعب في اليوم عن إنتاج النصف الأول لعام 2010.[9]

وتشكل الاكتشافات الحديثة نقطة أساسية في مستقبل خارطة الطاقة لسورية، فحوض شرق البحر المتوسط ويعرف باسم الحوض المشرقي (Levantine) يشغل غرب الشاطئ الفلسطيني ولبنان وسورية حتى غرب اللاذقية، اكتشفت حقول الغاز فيه، وأهمها ليفياتان، وكان هذا الحوض مثار اهتمام السوريين منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة، وتوقعت دراسة أجرتها "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي" في عام 2010، أن المنطقة تحتوي على ما يصل 17 مليار برميل من النفط، و 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي يمكن ضخه.[10] وهناك تقارير ومؤشرات تؤكد امتلاك سورية ثروة نفطية وغازية مقابل شواطئها الإقليمية غير مقدرة رسمياً بسبب الأزمة التي تمر بها في الوقت الراهن، حيث قامت شركة نرويجية "انسيس" بمسح أولي لمنطقة الساحل السوري عام 2005، وعلى أثرها تمّ اكتشاف 14 حقلاً نفطياً، وإن أكبر أربع حقول نفط هي متركزة قبالة الساحل السوري وصولاً حتى مدينة بانياس وضمن المياه الإقليمية السورية، ويتوقع أن تعادل الكميات المكتشفة إنتاج الكويت من النفط أي ما يعادل إنتاج يومي يصل إلى (1,6) مليون برميل يومياً.[11] أما الاحتياط الكامن من النفط في الساحل السوري يقدر ب 44 مليار برميل نفط في قاع البحر منها 30 مليار برميل مكتشف (مؤكد) والباقي قيد الدراسة للاستخراج بالجدوى الاقتصادية.

وبالرغم من أن سورية لا تعد بلداً نفطياً مهماً عالمياً، (إلا أن مواردها النفطية كانت كافية لتغطية الاستهلاك المحلي، وتصدير جزء منها)، ولكنها تملك موقعاً استراتيجياً مهماً في قلب النظام النفطي العالمي، لأنها بحكم الجغرافيا هي المنفذ الأمثل لإمدادات النفط من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والأمريكيتين، وكمسار عبور تعدّ سورية البلد الأمثل لتأمين إمدادات إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي تحتاج إلى المزيد من الخام والغاز الطبيعي لهذه المنطقة في ظل انحسار احتياطات بحر الشمال ومناطق عدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. ومن هنا تأتي عمليات الصراع على المنطقة وخاصة سورية التي يقدر فيها الاحتياطي الأكبر من كميات الغاز في المنطقة وهو من أفضلها وأجودها.

لذا بعد الانتهاء من الأزمة واستقرار الأوضاع الاقتصادية في البلاد، لا بدّ من إعادة تأهيل قطاع النفط بكافة مكوناته المادية والبشرية، ووضع استراتيجيات جديدة ذات جدوى اقتصادية في إنتاج ما تبقى من احتياطي النفط السوري، وتعويض ما يمكن تعويضه من الخسائر التي تكبدتها الدولة خلال الأزمة.

- **الصناعة**

يلعب القطاع الصناعي دوراً هاماً في تأمين احتياجات السوق المحلية من السلع والمواد المصنعة من جهة، وتوفير جزء منها للتصدير إلى الخارج من جهة ثانية، مما يؤمن بعضاً من حاجة الاقتصاد من القطع الأجنبي، وهذا يجعل من القطاع الصناعي قاطرة النمو الأولى في البلدان المتقدمة والنامية.

إن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي تصل لأكثر من 60% قبل سنوات الأزمة، لذا فإن تعطيل الإنتاج فيه ولو جزئياً، سيؤدي إلى تدهور معظم مؤشرات الاقتصاد الوطني الرئيسية بسبب تشابكاته الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات الأخرى. وتوجد في سورية أربع مدن صناعية كبيرة هي (الشيخ نجار بحلب، وعدرا في ريف دمشق، والحسياء بحمص، والمدينة الصناعية في دير الزور)، ويشكل قطاع الصناعات التحويلية العمود الفقري للقطاع

10- *سورية تعوم على خرائط النفط*، أيار/مايو 2013. http://syriadailynews.com/15185

الصناعي السوري. وقد توقفت بعض المنشآت عن العمل في هذه المدن لفترة زمنية جراء الأزمة، والتي ما لبث أن عاد قسم كبير منها للإنتاج. وقد بلغت قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي في سورية عام 2010 حوالي 635,5 مليار ليرة أي ما كان يعادل 12,7 مليار دولار تقريباً، في حين بلغت إجمالي القيمة المضافة المتحققة 151,24 مليار ليرة، شكل القطاع الخاص منه نسبة 97% بحسب المكتب المركزي للإحصاء. وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية أكثر من 100 ألف منشأة صناعية وحرفية، تركزت 30% منها في محافظة حلب وحدها، و30% أخرى في دمشق وريفها. وقد تعرضت هذه المنشآت للسرقة من قبل تركيا، بسبب وقوع معظمها تحت سيطرة المجموعات المسلحة.

في ظل الوضع الراهن للصناعة السورية قدّرت قيمة الخسائر الإجمالية للقطاع العام الصناعي منذ بداية الأزمة وحتى عام 2015 بحدود 365 مليار ليرة بحسب وزارة الصناعة، في حين بلغت القيمة الإجمالية للإصلاحات المنفذة فعلياً بحدود 58 مليار ليرة، وبلغ عدد المنشآت الصناعية المتضررة الخاصة 548 منشأة تقدر خسائرها بنحو 503 مليارات ليرة سورية ، بالإضافة إلى 65 منشأة عامة من أصل 100 منشأة ، وقدرت خسائرها المباشرة وغير المباشرة بنحو 660 مليار ليرة سورية منها أكثر من 295 مليار ليرة في القطاع الصناعي الخاص (حلب 239 مليار، 2,5 مليار في حماه، 3 مليار في حمص، الباقي في دمشق وريفها)، أي مجموع خسائر الصناعة السورية يزيد على ألف مليار ليرة سورية. وتوزعت المنشآت إلى منشآت موجودة في المدن والمناطق الآمنة نسبياً مستمرة بالعمل جزئيا، وهي وإن لم يطلها الخراب والتدمير، إلا أنها تأثرت بنتائج الحصار والمقاطعة وتأمين نقل المواد الأولية المحلية والخارجية، وهذه المنشآت قليلة العدد نسبياً، ومنشآت استطاع أصحابها نقلها أو نقل جزء منها إلى المدن والمناطق الآمنة، بالإضافة إلى منشآت تم تدميرها كلياً أو جزئياً، أو يصعب الوصول إليها وإعادة تأهيلها حالياً بسبب وجودها في مناطق غير آمنة.

ويشير تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إلى أن هروب رؤوس الأموال كان أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب، مقدراً ما خرج بنحو 22 مليار دولار، وخروج ما يزيد عن 60% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج، وتعد كل من ألمانيا وتركيا ومصر من أوائل الدول التي جذبت رؤوس الأموال السورية، وقدمت التسهيلات الكافية لإنشاء مشاريع استثمارية على أراضيها، حيث احتلت الاستثمارات السورية مراتب متقدمة من إجمالي الاستثمارات في هذه البلدان. [12]

ومن خلال ما تقدم نجد أن على الاقتصاد السوري معالجة ما يمكن من المشاكل التي يواجهها الصناعيون في عملية إعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم، كاعتماد آلية التعويض، وإعادة جدولة القروض والالتزامات المالية ....الخ، وضرورة دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، والمتناهية الصغر، لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، والإكثار من تواجدها وانتشارها خاصة في المناطق الآمنة، لأنها ستساهم حكماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي وسيرها نحو الأمام، وبالتالي كل ما طرح سابقاً سيغني سورية عن استيراد المواد الأساسية نظراً لتوفرها المحلي، وبالتالي سيوقف هذا من تسرب القطع الأجنبي إلى خارج البلاد، وسيحمي العملة الوطنية بشكل أكبر، خاصة إذا كان هناك زيادة كبيرة في الإنتاج يمكن تصديرها إلى الخارج، وهو يعني جذب القطع الأجنبي إلى الداخل مما سيساهم في دعم الاقتصاد والعملة الوطنية، خاصة إذا استطاعت الحكومة تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، ووقف عمليات التهريب، وحصر استيراد المواد الأساسية بيد القطاع العام، وخاصة استيراد النفط والغاز.

لذا فإن سورية ستعطي الأولوية لتفعيل العملية الإنتاجية ولا سيما في المدن الصناعية للاستفادة من المواهب الاستثنائية، والإسهامات العديدة لرجال الأعمال السوريين لتوطين استثمارات جديدة تعزز كفاءة الاقتصاد الوطني.

---

[12] – ***الصناعة السورية في ظل الأزمة***، **المركز الوطني للأبحاث، أيلول/سبتمبر، 2015. http://ncro.sy/?p=2649**

- **المياه "السدود والبحيرات"**

تعتبر سورية من الدول الفقيرة التي تعاني من شح المياه، حيث يقل نصيب الفرد الواحد فيها عن 1000 م3 سنوياً، وتشكل ظاهرة الأمن المائي معضلة حقيقية فيها، وزاد من حدتها نشوب الأزمة في سورية عام 2011 والتي ما زالت مستمرة حتى الأن، حيث بلغ مجموع خسائر قطاع المياه حوالي 74 مليار ليرة سورية (أي ما يزيد عن 150 مليون دولار).

وتحوي سورية عدداً من البحيرات الطبيعية والاصطناعية المتشكلة خلف السدود أكبرها بحيرة الأسد، والبحيرات السبع قرب اللاذقية، وبحيرتا 17 نيسان على نهر عفرين والرستن على نهر العاصي، إضافة للبحيرات الطبيعية وأهمها قطينة قرب حمص، وزرزر قرب الزبداني، ومسعدة في الجولان التي تتميز بمياهها الكبريتية.

وقبل الأزمة كانت سورية تملك من خطوط وشبكات مياه الشرب حوالي 65 ألف كم، تخدم أكثر من 92% من سكان سورية، بالإضافة إلى عدد من محطات ووحدات التنقية 165 محطة ووحدة تزود السكان بأكثر من 2,5 مليار لتر من المياه. وخلال سنوات الأزمة تعرضت هذه المنظومة إلى النهب والتخريب، وكذلك تراجعت نسبة تحصيل الفواتير لمياه الشرب ومياه الري، ما أضعف قدرة المؤسسات على تلبية طلبات التأهيل والصيانة لمنظومة المياه، وتعثر تنفيذ عدد من مشاريع مياه الشرب الاستراتيجية، وتعرضت هذه المؤسسات إلى صعوبة في توفير مواد التعقيم، وازداد الفاقد المائي نتيجة التعديات على الشبكات العامة للمياه، وخروج مصادر رئيسية كبيرة للمياه عن السيطرة، مما سبب عجزاً واضحاً في قدرتها على تأمين المياه للسكان في سورية، وتراجع كبير في عدد الآليات والمعدات الهندسية، ما أدى لارتفاع العجز المائي نتيجة الطلب المتزايد على المياه بسبب قدوم الوافدين والانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، وعدم توافر مادة المازوت لتشغيل مجموعات التوليد الاحتياطية، حيث أن الخسائر الكاملة في قطاع الموارد المائية، بلغت 74 مليار ليرة سورية منذ عام 2011. [13]

ويواجه نهر الفرات حالياً أزمة خطيرة بسبب الصراعات الحالية في سورية والعراق، الأمر الذي أدى إلى تهديد البنى التحتية الرئيسية المرتبطة بالنهر، وإعاقة التعاون المائي بين الدول المشاطئة له، ومنذ عام 2013 تنافس المقاتلون الإرهابيون في سورية والعراق من أجل السيطرة عليه، حيث سيطر داعش عام 2013 على سد الطبقة، والذي يعد أكبر السدود وخزان المياه الرئيسي والمسؤول عن تنظيم تدفق مياه نهر الفرات في سورية، حيث انخفض منسوب المياه خلف السد بشكل كبير. أما القوات الكردية فسيطرت على أهم الممرات المائية السورية وهي نهر الخابور وروافده الثلاثة الكبيرة في ريف الحسكة، ومن أجل الحفاظ على الثروة المائية، نجد أنه من أولويات الاقتصاد السوري توفير مصادر مياه داعمة، وتزويدها لجميع أفراد المجتمع، وتنفيذ محطات معالجة مياه الشرب، وحماية المصادر المائية الحالية من التلوث، ومعالجة موضوع بدائل الطاقة لإمكانية ضخ المياه، وإقامة السدود في أغلب المناطق، وصيانة شبكات الصرف الصحي، وإصلاح الأعمال الطارئة، كل ذلك من شأنه أن يحسن من واقع المياه ويسد الثغرات.

- **الخدمات "النقل والطرق"**

تعرض القطاع الخدمي إلى أضرار مالية ومادية جسيمة نتيجة الاعتداءات الإرهابية على سورية، وتعرضت الجسور والعقد الطرقية للدمار، حيث أسهم نقص الوقود وخدمات الصيانة في انخفاض أنشطة النقل التجارية بكافة أشكالها، وبلغت أضرار السكك الحديدية نحو 52 مليار بعد خروج معظم خطوطها من الخدمة، وتم استهدافها نظراً لدورها المهم في تدعيم الاقتصاد الوطني، أما النقل الجوي فلم يكن الأفضل، وذلك بسبب الحصار الجائر، وعدم المقدرة على تأمين

[13]– **محمود الصالح، *تصريح لوزير الموارد المائية*، الوطن، آذار/مارس2016. Alwatan.sy/archives/47368**

قطع الغيار والصيانة، في حين قطاع النقل البحري لم يكن بعيداً عن منعكسات الأزمة، الذي أثرت فيه بالمجمل باعتباره كان يمثل أحد شرايين نقل المنتجات من سورية وإليها، حيث تراجعت أعداد السفن التي تتردد على موانئ البضائع السورية مع إحجام شركات النقل البحري، بسبب مخاطر الحرب والعقوبات المفروضة على سورية،[14] كل تلك الأضرار التي لحقت بقطاع النقل في سورية نتيجة الحرب الدائرة عليها، والتي تصل إلى مئات مليارات الليرات في قطاعاتها المختلفة، شكلت تحديات كبيرة أمام المؤسسات المسؤولة عنها لإعادة ترميم ما خربته الحرب، وخروج بعض القطاعات من العمل الخدمي، وإعادة تهيئة هذا القطاع باعتباره إحدى البنى التحتية اللازمة تمهيداً لانطلاقة عملية إعادة الإعمار في سورية في المرحلة القادمة. وتسعى سورية لتجاوز المعوقات التي تعترض عملية إعادة الإعمار بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعد من أهم التحديات والأولويات التي ستواجه المجتمع السوري خلال السنوات القادمة، بعد إعادة الاستقرار والأمن والأمان.

وتشمل إعادة الإعمار المادي البنى التحتية، والقطاعات الإنتاجية والخدمية، والبنى المؤسساتية، وتطوير شبكة الطرق وقطاع النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية، لتخدم الطلب المحلي ولجعل سورية ممراً آمناً في المنطقة، عن طريق زيادة الإنفاق وتوجيهه نحو تأسيس شبكة بنى تحتية تشمل جميع الجغرافية السورية، والتي يتم من خلالها تجاوز جميع مشاكل الاختلال التنموي القائمة. حيث تحتاج هذه العملية إضافة إلى توفر رأس المال البشري والمادي، والمواد الأولية والآلات والمعدات اللازمة، ووضع خطة وطنية شاملة لإعادة الإعمار والتنمية في سورية، متضمنة اعتماد الإطار التنظيمي والمؤسساتي، وتحديد الأولويات وترتيبها بعد رصد حجم ونوع وتوزع الأضرار والخسائر، ووضع البرامج والمشاريع التنفيذية.

والأهم أن عملية إعادة الإعمار تتطلب تحديداً واضحاً لأدوار الأطراف الفاعلة فيها (القطاع العام، والخاص، والأهلي)، واعتماد آليات مبتكرة في التمويل والشراكة تتسم بالمرونة والشفافية، وإقامة تحالفات استراتيجية مع الدول الصديقة لجذب التمويل الخارجي.

- السياحة:

تعد سورية من أهم الوجهات السياحية نظراً لمكوناتها الطبيعية والحضارية التي تشكل عامل جذب لمختلف دول العالم، حيث ساهم القطاع السياحي بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي والمقدر 60 مليار دولار، ويشغل 13% من القوى العاملة، ويرفد خزينة الدولة بواقع خمس مليارات دولار سنوياً، نتيجة زيارة خمسة ملايين سائح في سورية عام 2010 وفق إحصاءات رسمية. ومنذ بداية الأزمة انخفض معدل القدوم السياحي إلى 98% من 6 مليون سائح إلى 90 ألف سنوياً في 2013، وبدأ القطاع السياحي يعاني من شلل كبير، حيث اختلف الوضع السياحي في سورية وتدهور كلياً، ولم تعد سورية كما كانت سابقاً وجهة سياحية يقبل عليها السياح من مختلف أنحاء العالم.

تملك سورية 14 ألف موقع أثري و65 قلعة، تختلف في أهميتها التاريخية منها ما هو منقب بشكل كامل، وأخرى تم نقل مقتنياتها إلى المتاحف، أو تم وضعها في عهدة السلطات الأثرية مبينة أن أكثر من 700 تل أثري جنوب مدينة الحسكة، تم تخريبها وهدمها ونبشها من قبل الإرهابيين، وتقدر خسائر قطاع السياحة في العام 2015 حوالي 387 مليار ليرة سورية، وتراجع بنسبة 98% لدى مقارنتها مع 2010 نتيجة انخفاض الإيرادات من السياحة الأجنبية بسبب الهجمات الإرهابية.

---

[14]- **أحمد سليمان، *قطاع النقل السوري*، الأزمنة، كانون الأول/ديسمبر 2015. www.alazmenah.com**

وتشير وزارة السياحة السورية إلى انخفاض كبير في عدد السواح الوافدين إلى سورية، حيث تراجع من 4,832 ملايين سائح في الثمانية أشهر الأولى من عام 2010 إلى 400 ألف في الفترة ذاتها من العام الحالي، كما بلغ إجمالي المنشآت التي خرجت من الخدمة 587 منشأة سياحية، أي بنسبة 21% من إجمالي المنشآت السياحية، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 262 ألف عامل، وبلغ حجم الاستثمارات المتوقفة عن التنفيذ وهي بحدود 300 مشروع حوالي 90 مليار ليرة. وبلغت الأضرار المالية خلال الفترة (2011–2015) ما مقداره 4750 مليار ليرة سورية (نحو 10 مليارات دولار)، نتيجة انخفاض حجم المساهمة المباشرة للقطاع السياحي الكلي في الناتج المحلي الإجمالي. [15] وإن من أبرز شروط السياحة هو توفر الأمن والأمان، وهذا ما تسعى الدولة السورية جاهدة لتحقيقه بأسرع وقت ممكن، حيث بدأ القطاع بالتعافي مع تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق، وهناك منشآت جديدة دخلت إلى العمل وخاصة في حمص ومناطق عديدة في سورية، وتعد تنمية الخدمات السياحية وتحسين جودتها وضبط أسعارها من أهم أولويات المرحلة الاقتصادية القادمة، بالإضافة إلى تعزيز بيئة الاستثمار السياحي، ومنها السياحة الدينية، ومعالجة أوضاع المشروعات السياحية المتعثرة. والتحضير لمرحلة الإعمار على تخطيط وتنظيم مواقع للاستثمار والتطوير السياحي، حيث تم إنجاز نحو 70% منها، لتكون السياحة رافداً لموارد الخزينة العامة.

فسورية هي التاريخ والجغرافيا والحضارة، وبوجود هذا المخزون النادر من المواقع الطبيعية والأوابد التاريخية، تحاول اليوم الدولة السورية إعادة استثماره لإنعاش السياحة ورسم ملامح تطويرها، ووضع استراتيجية مستقبلية تعيدها لتكون قاطرة من قاطرات الاقتصاد الوطني.

– التجارة الخارجية:

أفرزت الأزمة السورية نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى سورية بشكل عام، من حيث علاقاتها الخارجية، وتعاطي الدول الأخرى مع معطيات الأزمة وخاصة الدول الغربية التي سارعت إلى فرض العديد من العقوبات الاقتصادية على سورية والتي كان لها بالغ الأثر في تقلص حجم التجارة الخارجية.

منذ العام 2005 بدأت التجارة الخارجية تشهد تحسناً ملحوظاً، حيث ازدادت خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2010، وفي عام 2005 بلغت الصادرات السورية 8,5 مليار دولار، وارتفعت إلى 11,23 مليار دولار عام 2007، لتصل إلى 11,381 مليار دولار عام 2010. وبالمقابل بلغت قيمة المستوردات 10,11 مليار دولار عام 2005، لترتفع إلى 13,7 مليار دولار عام 2007، ثم إلى 17,73 مليار دولار عام 2010، لتتراجع إلى دون 4,2 مليار دولار عام 2015، مما ترك عجزاً في الميزان التجاري السوري خلال الفترة المذكورة. أما خلال سنوات الأزمة، فقد تراجعت الصادرات بنسب كبيرة حيث بلغت قيمتها عام 2011 حوالي 13,5 مليار دولار، ثم تراجعت إلى مستويات متدنية أقل من 200 مليون دولار عام 2012 و2013، لتعود الارتفاع نتيجة تحسن المواسم الزراعية في عام 2014 إلى 1,3 مليار دولار وإلى 1,2 مليار دولار مع نهاية عام 2015، أي سجلت تراجعاً بمقدار 90% نسبة لعام 2011. أما الواردات فقد تراجعت أيضاً بأكثر من 75%، فبعد أن كانت قيمتها الإجمالية 16,9 مليار دولار عام 2011، أصبحت بحدود 3,78 مليار دولار عام 2012، ثم عاودت الارتفاع منذ عام 2014 لتبلغ 4,2 مليار دولار عام 2015.[16]

يعزى تراجع التجارة الخارجية خلال الأزمة، إلى انعدام الصادرات النفطية التي كانت تشكل أكثر من 40% من إجمالي الصادرات قبل الأزمة، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتصدير والنقل، وخروج الكثير من المعابر الحدودية من تحت سيطرة

---

[15] – **هيثم مزاحم، *السياحة ضحية أخرى للحرب السورية*، المونيتور، كانون الأول/ديسمبر 2016. www.al-monitor.com/**

[16] – ***الأزمة توصل التجارة الخارجية في سوريا إلى الحضيض*، الحل، آذار/مارس 2016. https://7al.net/WPAPQ**

الحكومة، بالإضافة إلى تزايد العجز في الميزان التجاري .... الخ. كل ما سبق فرض تغييراً مهماً بأولويات التجارة الخارجية، حيث تمثلت بالانتقال من تسهيل التجارة الخارجية إلى إدارة التجارة الخارجية، أي إعطاء أولويات في المزايا والتسهيلات لتأمين متطلبات الإنتاج من:

1-المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وخطوط الإنتاج والتجهيزات.

2-تأمين استمرار توافر المواد والخدمات الأساسية.

3-تحقيق متطلبات الأمن الدوائي، واستكمال ما يتم إنتاجه محلياً.

لذا كان لابد من تطوير أداء إدارة التجارة الخارجية وتوجيهها نحو تصحيح الميزان التجاري، بالاستمرار بسياسة ترشيد المستوردات غير الأساسية، والتركيز على استيراد المواد الأولية للصناعة، ومستلزمات الإنتاج. والاستمرار بدعم نشاط القطاع الخاص التجاري باتجاه الخارج، ولاسيما في مجال التصدير، بإزالة العقبات التي تعترضه، ومساعدته على إقامة علاقات مباشرة مع المستوردين من الدول الأخرى، والترويج لمنتجاته، وعقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية لتحقيق زيادة في حجم الصادرات.

ومتابعة التنسيق مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية لتوفير خطوط ائتمانية سلعية ونفطية، تخفف من العبء المالي المفروض على الخزينة العامة. حيث تأتي سياسة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بمنح إجازات الاستيراد لتعكس هذه الأولويات، ولكن أيضاً لتتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف، وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية. وفي هذا الإطار تأتي إدارة العمل تجاه التجارة الخارجية لتخدم زيادة القدرة الإنتاجية وخاصة التصديرية وإدارة تدفق المواد إلى السوق وفق معايير العرض والطلب.

رابعاً: سيناريوهات ما بعد الأزمة

إن الاقتصاد السوري كما نعلم كان يقوم بدرجة كبيرة على القطاع النفطي وعلى القمح أيضاً، ففي القطاع النفطي تعدّ سورية اليوم مستورد صافٍ للنفط. وكذلك القمح أيضاً تضرر من حيث القدرة الإنتاجية، وخاصةً من حيث نقله إلى أماكن استهلاكه، وتحولت سورية إلى دولة تستورد القمح، وهذا شكل أعباء كبيرة جداً على الاقتصاد السوري.

ونتيجة الحرب الكونية على سورية، فقدت ما يقرب 2.3 مليون فرصة عمل، ممن يؤثر على 10 مليون دولار إضافية من يعوّلهم، وتقدر الخسائر الاقتصادية بما يتراوح بين 60-80 مليار دولار، أي 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهناك 1500 مصنع سوري سرق في حلب وهرّب إلى تركيا، وانكمش الاقتصاد السوري بحدود 30-45%، وزاد معدل التضخم إلى مستوى ما بين 47-51%. كل ذلك جعل التحديات الرئيسية في الاقتصاد السوري تشمل مستويات عالية من البطالة – خاصة بين الشباب – وانخفاض معدلات النمو، وانخفاض الإنتاجية، والتضخم الحقيقي.[17]

ومن هنا يكمن السؤال كيف يمكن إنقاذ الاقتصاد في سورية وما هي أولوياته؟

بعدما وصل الاقتصاد السوري إلى ما هو عليه الآن، فلن نستطيع أن نتلمس الحلول الناجحة، إلا بعد أن نعرف الأسباب والمسببات ونبحث عن كيفية علاجها والقضاء عليها، ومن خلال طرحنا إلى أهم أولويات الاقتصاد السوري بإيجاز والتي تجلت بتنشيط الدورة الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، وإعادة الإعمار، وتحسين سعر صرف الليرة السورية ..... الخ، وكل ما طرح سابقاً، واستعداداً للمرحلة المقبلة يجب أن تكون المواجهة على مرحلتين:

16- ETHAN KAPSTEIN, AMANDA MAYORAL, "*The Economics of the Syrian Crisis*", (US Institute of Peace, 26 february, 2014).

المرحلة الأولى: المعالجة الإسعافية للوضع الراهن من خلال إدارة الأزمة، باعتبار أن الوضع المعيشي شكل مدخلاً مهماً نحو الأزمة من جهة، ومن أهم عوامل الخروج منها من جهة ثانية، وذلك من خلال إعادة تفعيل دور مؤسسات التجارة الداخلية والخارجية، وتكليفها باستيراد أهم الموارد الحياتية، واستخدام احتياط النقد الأجنبي "حصراً" لهذا الغرض، أي بغرض تمويل استيراد المواد الحياتية الضرورية من قبل مؤسسات الدولة. وفيما عدا ذلك المحافظة على احتياط النقد الأجنبي ما أمكن لتدعيم الوضع النقدي.

وحسب مركز "فيريل" للدراسات ببرلين وضّح أن الوضع الاقتصادي والحالة المعيشية المتردية بالإضافة للفساد وجشع التجار، يمكن أن تؤدي إلى مجاعة حقيقية في سورية، وقد ينعكس ذلك باضطرابات أكبر، والوضع يتطلب من الحكومة حلولاً إسعافيه سريعة، بزيادة دعمها لجميع السلع الأساسية، كالأرز والخبز والسكر والزيت والطحين ومواد التدفئة، كما كان عليه الوضع قبل الحرب، بالإضافة لتحجيم تدخلات كبار التجار واحتكارهم للسوق، ومحاربة الفساد.

المرحلة الثانية: هي مرحلة ما بعد الأزمة، والتي تحتاج منذ الآن إلى التحضير لوضع الأهداف والوسائل والآليات لاعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تتلاءم وتتناسب مع احتياجات النهوض الاقتصادي ومعالجة الآثار الكارثية التي خلفها الإرهاب. [18]

وللنهوض بعملية إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الأحداث، يستوجب على الجميع القيام بعملية إصلاح جدية، تبدأ من عقل إصلاحي، وليس من عقل محافظ، والإصلاح يكون تحت سقف الدولة وليس من خلال تدميرها، ولذا فإن من أولويات الاقتصاد في المرحلة القادمة يتمثل في المحافظة على إنتاج الغاز من حقول المنطقة الوسطى، وتعزيز الإنتاج من خلال حفر آبار ذات موثوقية لتأمين إمداد محطات توليد الطاقة الكهربائية بالكميات اللازمة للتشغيل.

ومن هنا يتوجب على سورية أيضاً وضع خطة متوسطة وطويلة الأجل تتضمن إصلاح ما دمّر من البنية التحتية وتدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي، حيث يجب إعادة بناء الإعمار ضمن شروط وقوانين مدروسة توفر للخزينة سيولة جيدة من القطع الأجنبي، وإيجاد أسواق بديلة عن أسواق الغرب والتوجه شرقاً، بالإضافة إلى إعادة الأموال التي تم تهريبها إلى الخارج، وإلى أموال المغتربين، وإلى القروض الميسرة التي يمكن الحصول عليها من الدول الصديقة، وإلى بنوك الاستثمار في كل من دول منظمة "شنغهاي" ودول "البريكس"، وإعادة النظر بالسياسة النقدية والمالية، ووضع خريطة استثمارية تشمل كل المحافظات، وتحديد مشاريعها الاستثمارية. وبالتالي المطلوب إصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي تدريجي ضمن خطة زمنية تحتوي أولويات الإصلاح وأهدافه وأدواته.

كل هذا سيمكن سورية من إطلاق برنامج واسع وعاجل لإعادة إعمار المساكن المهدّمة، وعودة المهجرين إلى بيوتهم، وإطلاق برنامج تنمية اقتصادي واسع بما يتوفر من موارد ذاتية ومساعدات قادمة، وابتكار الحلول والآليات التنفيذية للنهوض من هذه الأزمة، تتحوّل سورية من خلالها إلى ورشة عمل تنتج الكثير من فرص العمل لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، وتدريب الموارد البشرية.

وإن الأولويات الاقتصادية التي ذكرناها من حيث تأمين معيشة المواطنين، وإعادة عملية الإعمار، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم .... الخ، جميعها ذات تشابكات وتأثيرات متبادلة فيما بينها ولا يمكن فصل أولوية عن الأخرى، وبالمقابل فإن تقديم أولوية على أخرى تفرضها تطورات الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي لن يتم توقيف أية أولوية على حساب الأخرى، وهذه العملية تتطلب جهوداً كبيرة من جميع الجهات العامة والخاصة سواء من حيث الإدارة والتنظيم والتنفيذ، أو من حيث توفير الموارد المالية، والمطلوب ليس إعادة هذا الاقتصاد لما كان عليه قبل

[18]– د منير الحمش، *"السياسات الاقتصادية والوضع المعيشي"*، الأخبار نيوز، العدد 2061، تموز/يوليو، 2013.

الأزمة فقط، بل الوصول إلى ما كان يمكن أن يكون عليه لولا حدوث هذه الأزمة، بمعنى تعويض ما فاته من فرص وإمكانيات في أقرب وقت وأقل كلفة.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تقدم من تحليل للقطاعات الاقتصادية وتحديد أولوياتها حسب حاجة كل قطاع تبعاً لطبيعة وديناميةالظروف المحيطة بها، لابد من معالجة ما يمكن من المشاكل الناجمة عن هذه الأزمة في الوقت الراهن، وتوفير ما يمكن من الظروف المساعدة لوقف تدهور أي من القطاعات الاقتصادية وتهيئتها بالشكل المطلوب لمرحلة ما بعد الأزمة، الأمر الذي يتطلب العمل على مستوى السياسات الكلية (الحكومية) والمتوسطة (المؤسسات الداعمة) والجزئية (المنشآت الصناعية الخاصة والعامة) ويستوجب العمل بما يأتي:

1- زيادة القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية، عبر تنمية إنتاج سلع الغذاء الرئيسية، ذات القدرة التنافسية من جهة، وتنمية القدرة على تصريف نواتج عمليات الاستثمار الزراعي من جهة ثانية، من خلال الارتقاء بخدمات التسويق الزراعي، وزيادة قدرة التبادل التجاري الخارجي للسلع الزراعية.

2- وضع آليات واضحة وسريعة لمنع ظاهرة غلاء الأسعار والغش في الأسواق، وجعل هدف مكافحة الفساد والقضاء على مظاهره من القضايا الملحّة والدائمة، والبدء في اتخاذ إجراءات فورية لاستبعاد ومحاسبة المقصرين والفاسدين والمسيئين وإحالة المخالفين منهم إلى الجهات الرقابية والقضائية المختصة.

3- تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وإدارة الملف الاقتصادي بكفاءة بما يحقق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي.

4- إعادة بناء دور مؤسسات الدولة الاقتصادية، بما يعزز عملية التعافي وإعادة الإعمار، ويدفع عجلة الاقتصاد، ويسهم في زيادة معدلات التشغيل وإعادة الاستقرار للاقتصاد، وتوجيهه باتجاه النمو وكبح جماح التضخم، وعجز الموازنة وصولاً إلى استقرار مستوى الأسعار، وتحسين مستوى سعر صرف الليرة السورية.

5- إن الصادرات هي الحامل الرئيسي لحلول العديد من المشاكل لزيادة الواردات من القطع الأجنبي وزيادة الطاقة الإنتاجية، وخلق فرص العمل وحل المشكلات الاقتصادية، وتحسين دخل المواطن ومستواه المعيشي، فهناك العديد من المشكلات لا يمكن حلها إلا برفع معدلات التصدير، وكل خدمة تنعكس إيجاباً على المستوى الكلي في القطاع الاقتصادي.

6- مساعدة القطاع الصناعي العام والخاص على إعادة تشغيله، وتأمين مستلزماته الإنتاجية، والعمل على حمايته أمنياً ما أمكن ذلك، ومساعدة هذا القطاع على تصريف منتجاته عن طريق مؤسسات التجارة الحكومية، أو عن طريق القطاع التجاري الخاص، وتنسيق الجهود ما بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق نهضة صناعية حقيقية تفتح مجالات العمل من جديد للعناصر الشابة.

7- النهوض بقطاعات السياحة والتجارة الخارجية (التصدير) والنفط والتي تشكل عامل جذب للقطع الأجنبي، ومعالجة أضرار القطاع الصناعي، ودعم إنتاج السلع القابلة للتصدير.

8- إعادة النظر بجميع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية والتجارية التي تم إقرارها قبل الأزمة، وإعادة رسمها على أسس جديدة تنطلق من دور الدولة التنموي، ومن مقولة "النمو والازدهار مع العدالة الاجتماعية".

9- التعاون مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية والجهات الحكومية لتقديم ما يلزم من الخدمات لتنمية وتطوير الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات، وإعادة إعمار المنشآت الاجتماعية.

وأخيراً من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية في المرحلة القادمة، لا بدّ من أن تقوم الحكومة السورية بعمليات إصلاح جدية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن خطة زمنية تحتوي أولويات الإصلاح وأهدافه وأدواته. والعمل أيضاً على تجديد الأفكار وابتكار الأساليب وابتداع الحلول الممكنة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد بهدف التفاعل الخلاق بين مؤسسات الدولة والمواطن وتقديم الخدمات على مختلف أنواعها، وعدم الاتكاء على الأزمة والتراخي في تحمل المسؤولية الوطنية.

المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

1- الحوراني، أكرم، *"مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية"*، 2014. http://damasuniv.edu.sy/faculties/economic

2- *"الاقتصاد السوري صمود رغم الضغوط"*، قناة المنار، آب/أغسطس 2016. www.almanar.com.ib

3- الحمش، منير، *"السياسات الاقتصادية والوضع المعيشي"*، الأخبار نيوز، العدد 2016، تموز/يوليو، 2013.

4- عادل محسن، قطاع النفط في سورية، الحوار المتمدن، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2014. من خلال الرابط التالي: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=441454&r=0

5- *الأزمة توصل التجارة الخارجية في سوريا إلى الحضيض*، الحل، آذار/مارس 2016. https://7al.net/WPAPQ

6- مزاحم، هيثم، *السياحة ضحية أخرى للحرب السورية*، المونيتور، كانون الأول/ديسمبر 2016. www.al-monitor.com

7- سليمان، أحمد، *قطاع النقل السوري*، الأزمنة، كانون الأول/ديسمبر 2015. www.alazmenah.com

8- *سورية تعوم على خرائط النفط*، أيار/مايو 2013. http://syriadailynews.com/15185

9- مجموعة باحثين، *الإنتاج النفطي في مناطق نفوذ التنظيم العشوائي*، الشرق الأوسط، العدد 13009، تموز/يوليو 2014.

10- *الأزمة توصل التجارة الخارجية في سوريا إلى الحضيض*، الحل، آذار/مارس 2016. https://7al.net/WPAPQ

11- *الأراضي الزراعية في سورية*، معهد ليفانت للدراسات، 2015. Levantri.com/wpar/2

12- *الصناعة السورية في ظل الأزمة*، المركز الوطني للأبحاث، أيلول/سبتمبر 2015. http://ncro.sy/?p=2649

- **المراجع باللغة الانكليزية:**

1-https://arabic.sputniknews.com/arabworld/20151030/1016168589.html.

2- ETHAN KAPSTEIN. AMANDA MAYORAL, "*The Economics of the Syrian Crisis*", (US Institute of Peace, 26 february, 2014).

3- DAVID BUTTER. *Middle East and North Africa Programme*/ June 2015, Syria's Economy.

4- http://www.syria-oil.com/?p=6602#more-6602

5- Levant Basin.png/www.eia.gov.